

النشرة الإخبارية الأسبوعية

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic
Development



الخميس 12 أغسطس 2021

الإصدار الشهري الحادي والعشرون، العدد 2

أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● البنك الأوروبي لإعادة الإعمار، يتوقع ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر إلى 4.2% في 2021¹.

- توقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أن ترتفع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر إلى 4.2% في العام الجاري 2021 و5.2% في العام المقبل 2022.
- وأشار البنك في تقريره حول التوقعات الاقتصادية الإقليمية، إلى إن مصر كانت من بين دول قليلة في العالم أعلنت عن تسجيلها نمواً اقتصادياً في السنة التقويمية 2020، أما على أساس السنة المالية، فيتوقع البنك أن ينخفض النمو إلى 2.5% في العام المالي 2020-2021، قبل أن يرتفع إلى نسبة 4.5% في العام المالي 2021-2022.
- وأضاف أن متوسط النمو الاقتصادي سجل في الأرباع الثلاثة الأولى من السنة المالية 2020-2021 (حتى نهاية يونيو) 1.9%.
- ويشير البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أن هذا النمو كان مدفوعاً بشكل أساسي بالتحسن في تجارة الجملة والتجزئة، والزراعة، والاتصالات، والبناء، وقابله تباطؤ في نشاط التصنيع وضعف الدخل السياحي.
- وأوضح البنك أن من المتوقع أن يواصل قطاع الاتصالات نموه، وأن يساهم انخفاض معدلات البطالة في دعم حركة الاستهلاك والاستثمار الخاص، كما يتوقع أن تنتعش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المخاطر فتشمل بطء عمليات التطعيم، وضعف التوقعات بشأن قطاع السياحة، وتباطؤ الزخم في المشاريع الاستثمارية الكبرى.
- وأشار البنك من أن سرعة التعافي قد تختلف من اقتصاد إلى آخر، بما يعكس الانتعاش البطيء في السياحة، والضغوط المالية المتزايدة، وحالة عدم اليقين السياسي في جميع أنحاء المنطقة. وبالنسبة لعام 2022، يتوقع الاقتصاديون في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية استمرار النمو الاقتصادي في المنطقة بنسبة 4.6%، شريطة أن يرافق ذلك شروع بتنفيذ إصلاحات هيكلية، وتعافي الاستثمار الأجنبي، وتحسن التجارة.

● منظمة الأمم المتحدة الإنمائية: دعم للمشروعات الصغيرة بما يقرب من 3 مليارات جنيه خلال عام 2020 في مصر².

- أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصر أن من بين القطاعات الأكثر تضرراً من وباء كورونا في عام 2020، المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فيما دعم البرنامج هذه المشروعات بما يقرب من 3 مليارات جنيه لتصل إلى أكثر من 103 آلاف مؤسسة، ونصف المستفيدين من النساء.
- وكان البرنامج الأممي أعد تقرير سلط من خلاله الضوء على تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستخدام دوره المتكامل مع الحكومة المصرية والشركاء، لمواجهة بعض القضايا المعقدة، لا سيما في القضايا المتعلقة بالبيئة، وتغير المناخ، وخلق فرص العمل، وتمكين المرأة والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والصحة، والتنمية المحلية.

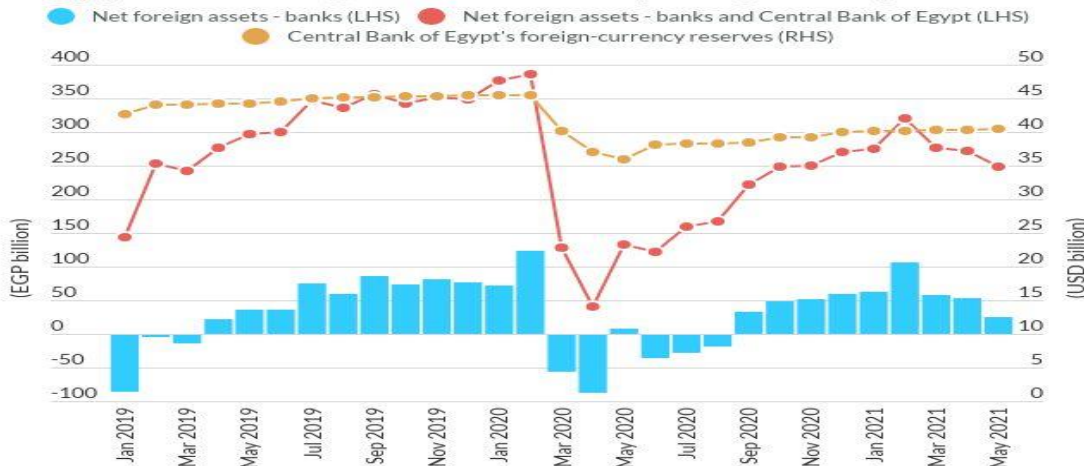
¹ <https://almaalnews.com/%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d8%b1%d9%88%d8%a8%d9%8a-%d9%84%d8%a5%d8%b9%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b9%d9%85%d8%a7%d8%b1-%d9%8a%d8%aa%d9%88%d9%82%d8%b9-%d8%a7%d8%b1%d8%aa%d9%81/>

² <https://www.youm7.com/story/2021/8/9/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%89-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D9%803-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%A8%D9%802020/5418513>

• وكالة فيتش: تحسن بيئة التشغيل يتراجع بمخاطر الائتمان لدى البنوك المصرية³.

- "التحسن المستدام" في سيولة العملات الأجنبية للبنوك المصرية أدى إلى تخفيف الضغوط على التقييمات الائتمانية، حسبما صرحت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في تقرير لها. وعدلت فيتش نظرتها المستقبلية للقطاع المصرفي من سلبي إلى مستقر، بما يعكس النظرة المستقبلية المستقرة لبيئة التشغيل بالقطاع المصرفي المصري، وفقا للتقرير.
- تأتي النظرة الأكثر إيجابية نتيجة لعودة تدفقات رأس المال، مما ساهم في تعزيز السيولة بالعملات الأجنبية في البنوك المصرية مع ارتفاع حيازات الأجانب من سندات الخزانة المصرية إلى 29 مليار دولار في نهاية مايو من 10 مليارات دولار في يونيو 2020. وساعد اتفاق الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي بقيمة 5.2 مليار دولار، وكذلك التحويلات القوية من الخارج في استعادة ثقة المستثمرين، وفقا للتقرير. وكان ارتفاع صافي الأصول الأجنبية للبنوك المصرية إلى 1.7 مليار دولار بنهاية يونيو الماضي مؤشرا جيدا، وإن كان لا تزال أقل من مستويات ما قبل الجائحة والتي بلغت 7.3 مليار دولار في نهاية فبراير 2020.
- **المخاطر:** لا تزال الالتزامات الخارجية المرتفعة تشكل خطرا. وسط جهود التعافي من الموجات الوبائية مع انتشار فيروس "كوفيد-19"، مع الحفاظ على الجدارة الائتمانية وتصنيفات القدرة المالية، كان على المزيد من البنوك المصرية التوجه إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على التمويل "لإدعم سيولة العملات الأجنبية الخاصة بهم". ومع ذلك، لا تزال الالتزامات الخارجية المرتفعة تثير بعض مخاطر السداد. "قدرة خدمة الديون لدى البنوك يمكن أن تتعرض لضغوط متجددة من موجة أخرى من عمليات البيع من قبل المستثمرين الأجانب."
- والخبر السار هو أن "نحو 70% من الدين الخارجي للقطاع المصرفي طويل الأجل وتحفظ البنوك بمخزونات كافية من الأصول السائلة بالعملات الأجنبية مقابل التزاماتها قصيرة الأجل بالعملات الأجنبية. وبدأت بعض البنوك في سداد قروضها بالعملات الأجنبية مسبقا نظرا لمخزون السيولة المريح والطلب الضعيف على قروض التحويل المباشر، فيما يتوجه معظم الإقراض نحو تمويل رأس المال العامل بدلا من الإنفاق الرأسمالي. وتوقعت فيتش أن يدعم العجز المستقر المتوقع في الحساب الجاري لمصر وارتفاع احتياطات العملات الأجنبية، وكذلك الانتعاش التدريجي في السياحة، مستوى السيولة النقدية للبنوك في الفترة المقبلة.
- **التوقعات المستقرة مباشرة أيضاً لنمو الاقتصاد المصري بأكمله:** تتوقع فيتش أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر بمعدل 6% خلال عام 2022/2023، مقارنة بنحو 3% تتوقعها الوكالة خلال العام المالي الجاري. ويرى التقرير أن تعافي النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المرتفعة بدعم من أسعار الفائدة المنخفضة سيؤدي إلى نمو القروض بمعدلات منخفضة من خانيتين في عام 2021، مع توقعات بتسارعه في 2022. وكان الإقراض قد شهد نموا كبيرا نتيجة مبادرات إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة وبعض القطاعات الاقتصادية بأسعار فائدة منخفضة، وكذلك من خلال مبادرة البنك المركزي في مارس 2020 لتأجيل سداد القروض لمدة ستة أشهر للشركات والأفراد.
- **رسم بياني (أ): يوضح صافي الأصول الأجنبية للبنوك المصرية حتى مايو 2021:**

Egypt: Foreign-Currency Liquidity



Source: Fitch Ratings, Central Bank of Egypt

FitchRatings

³ <https://www.fitchratings.com/research/banks/egyptian-bank-credit-risks-ease-on-better-operating-environment-03-08-2021>

● **الأمم المتحدة، انهيار السياحة يكبد الاقتصاد العالمي 4 تريليونات دولار 4 .**

- أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" إلى إن الاقتصاد العالمي يواجه خسائر تصل إلى 4 تريليونات دولار بسبب انهيار حركة السياحة العالمية.
- وأوضح المؤتمر، إن جائحة فيروس كورونا وإجراءات مكافحتها تسببت في أزمة ذات تأثيرات كارثية على الدول النامية، وخاصة التي تعتمد على السياحة، محذرة هي ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة من أن تعافي قطاع السياحة سيعتمد بدرجة كبيرة على انتشار عمليات التطعيم ضد كوفيد- 19 على مستوى العالم، وستكون منطقة أمريكا الوسطى الأشد تضررا من التداعيات الاقتصادية للجائحة في ظل احتمال انكماش اقتصادها خلال العام الحالي بنسبة 12% من إجمالي الناتج المحلي تقريبا.
- وأضاف أونكتاد، أن البدائل المتاحة للعمال الذين فقدوا وظائفهم قليلة خاصة في المناطق التي لا تملك دولها الموارد المالية اللازمة لدعم أجور العمال في الشركات المتعثرة كما فعلت دول الاتحاد الأوروبي.
- وأشار إلى أن السياحة والأنشطة المرتبطة بها تعتبر في الغالب المصدر الوحيد للدخل بالنسبة للكثير من العمالة غير الرسمية في الدول النامية" مثل دول جنوب شرق آسيا والتي قد تكون ثاني أشد مناطق العالم تضررا من الجائحة، مع انكماش اقتصادها المعتمد على السياحة بما يتراوح بين 8 و9% من إجمالي الناتج المحلي خلال العام الحالي.

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

• وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: أول منظومة إلكترونية لمتابعة المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري "حياة كريمة":5.

- أنشأت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أول منظومة إلكترونية لمتابعة المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري "حياة كريمة"، مما يتطلب على أهمية تفعيل المتابعة الإلكترونية للمبادرة الرئاسية، التي تعد الأضخم على مستوى العالم، بمشاركة كافة الجهات وخاصة مسؤولي التخطيط والمتابعة في المحافظات، في عملية المتابعة وتقييم أثر الجهود التي تبذلها الدولة على حالة التنمية وجودة الحياة في القرى والمراكز المستهدفة للوصول إلى تجمعات ريفية مستدامة، وذلك في إطار الجهود المتواصلة لوزارة التخطيط في التحول الرقمي والميكنة وتحقيق أقصى استفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة في عمليات التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء.
- الهدف من إعداد منظومة المتابعة الخاصة بالمشروع يأتي في إطار قرار رئيس مجلس الوزراء الخاص بإسناد مهام متابعة مؤشرات الأداء المتعلقة بالمشروع لوزارة التخطيط.
- (1) هي أول منظومة إلكترونية شاملة ومتكاملة، مبنية على منهجية البرامج والأداء، من خلال ربط كافة المشروعات والتدخلات التنموية بمؤشرات قياس أداء
- (2) تعكس نتائج المشروعات والتدخلات على مؤشر جودة الحياة وإتاحة الخدمات الأساسية في التجمعات الريفية المستهدفة.
- (3) المنظومة ترسخ للتخطيط المبني على الأدلة، من خلال الاستفادة من البيانات التي يوفرها الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، منها المسح الشامل لخصائص المجتمع المحلي، لرصد حالة التنمية في التجمعات التي تغطيها المبادرة.
- (4) تتضمن المنظومة المشروعات الاستثمارية والتدخلات الاقتصادية والاجتماعية كافة.
- (5) مرتبطة بمنظومة المتغيرات المكانية، وتقدم متابعة على أرض الواقع من خلال وسائل المتابعة المستحدثة كالصور، الفيديو، التصوير الفضائي.

• وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: إقامة مدن وتجمعات عمرانية لاستيعاب ما يقرب من 10 ملايين نسمة في 2021/22:6

- أعلنت دكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية المستهدفات الرئيسية في مجال التنمية العمرانية والتحسين البيئي، بخطة العام الرابع والآخر (2022/21) من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (2019/18 – 2022/21). كما أوضحت سيادتها أن خطة العام المالي الحالي استندت إلى عددٍ من المفاهيم التنموية التي تمثلت في التنمية المستدامة، والنمو الاحتوائي، التنمية المكانية المتزنة، وكذا الأدوات التخطيطية القائمة على فكر التخطيط الاستراتيجي والتخطيط بالمشاركة، هذا بالإضافة إلى آليات تفعيل أداء الخطة، من خلال أدوات الحوكمة الجيدة، وموازنة البرامج والأداء، والمسئولية المجتمعية لقطاع الأعمال.
- وأشارت دكتورة هالة السعيد إلى المستهدفات الرئيسية للخطة في مجال التنمية العمرانية والتحسين البيئي، موضحة أنها تتمثل في زيادة مساحة المعمور المصري لترتفع نسبة المساحة المأهولة من 7٪ إلى 8٪ بنهاية الخطة، وتخصيص ما لا يقل عن ثلث الاستثمارات العامة للتنمية والتطوير العمراني لمحافظات الصعيد والمحافظات الحدودية، فضلاً عن التوسع في إقامة المدن والتجمعات العمرانية الجديدة لاستيعاب ما يقرب من 10 مليون نسمة.
- كما تضمنت مستهدفات مجال التنمية العمرانية والتحسين البيئي ترشيد استخدامات الطاقة ومواصلة جهود التطوير البيئي ومعالجة الملوثات وخفض نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى المستويات العالمية، والتوسع في استخدام التكنولوجيا النظيفة وفي مشروعات إعادة تدوير المخلفات على مستوى المحافظات كافة، في إطار مفهوم الاقتصاد الأخضر والمشروعات صديقة البيئة، إلى جانب تكثيف الجهود الرامية إلى تطوير المناطق العشوائية غير المخططة

⁵ <https://www.youm7.com/story/2021/8/8/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9/5416313>

⁶ <https://www.youm7.com/story/2021/8/7/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-%D8%A5%D9%82%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%AF%D9%86-%D9%88%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D9%82%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D9%86-10/5415753>

في مختلف محافظات الجمهورية، والانتهاه من تنفيذ برنامج إزالة كافة المناطق غير الآمنة، إضافة إلى مواصلة أعمال التطوير والإحياء والصيانة للمناطق التاريخية للحفاظ على التراث الحضاري والثقافي.

وحول الأهمية الاقتصادية لقطاع التنمية العمرانية أوضحت دكتورة هالة السعيد أنه يمثل أحد القطاعات الديناميكية سريعة النمو، التي تتولى توفير احتياجات المواطنين من خدمات الإسكان والمياه والصرف الصحي، كما تهتئ للأشطة الاقتصادية متطلباتها من الأراضي وشبكات المرافق والبنية الأساسية. وأشارت سيادتها أن أنشطة العمران عامة تتميز بارتفاع كثافة التشغيل نظرًا لتعدد مجالاتها وتنوعها وامتداد نطاقها المكاني، فضلًا عن كونها مكونًا أساسيًا وعنصرًا مشتركًا في استثمارات القطاعات الاقتصادية، مضيفة أن الرؤية التنموية لقطاع التنمية العمرانية تتمثل في أن تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنموية مكانية أكثر توازنًا، وتلبي طموحات المواطنين، وترتقي بجودة حياتهم.

وحول التحسين البيئي، أكدت دكتورة هالة السعيد على تضافر جهود الوزارات وأجهزة الدولة كافة للارتقاء بالمنظومة البيئية من منطلق تحقيق الاستدامة البيئية وتنمية الاقتصاد الأخضر، مشيرة إلى قيام وزارتي التخطيط والبيئة بإعداد دليل معايير الاستدامة البيئية، وطرح الإصدار الأول عام ٢٠٢١ تحت مسمى الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر، موضحة أن الدليل تم إعداده بهدف توفير المعايير الإرشادية لدمج معايير التنمية المستدامة في الخطط التنموية بما يعظم المردود التنموي وتحسين جودة حياة المواطنين.

• **الدكتورة هالة السعيد ترأس اجتماع اللجنة الوزارية لمناقشة تنفيذ المشروع القومي للأسرة:7**

عقدت اللجنة الوزارية للمشروع القومي لتنمية الأسرة اجتماعًا تنسيقيًا برئاسة الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وبحضور نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي والدكتور طارق توفيق نائب وزيرة الصحة والسكان لشئون السكان والدكتورة سحر السنباطي الأمين العام للمجلس القومي للطفولة والأمومة والدكتورة أميرة تواضروس مدير المركز الديموغرافي ومنسق المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، كما شاركت الدكتورة مايا مرسي الأمين العام للمجلس القومي للمرأة عبر الفيديو كونفرانس.

وتناول الاجتماع الخطوات التنفيذية لمحاول المشروع والذي يهدف لتنمية الأسرة المصرية وتحسين خصائص السكان وعلى رأسها محور تمكين المرأة، وتمت مناقشة التصورات الخاصة بالمشروعات التي سيتم تقديمها واليات تمكين المرأة وخصوصًا في الريف وكذلك أهم الأفكار المطروحة لبرامج التدريب والجهات القائمة عليها.

كما تطرق الاجتماع لمناقشة المحور الخاص بالتوعية وأهم الوسائل التي سيتم استخدامها لرفع وعي الأسرة بالقضايا السكانية والصحية والتربوية وضرورة التنسيق مع المؤسسات الإعلامية والدينية.

وناقش الحضور الجداول الزمنية الخاصة بالمشروع والمقترحات الخاصة بموعد الإطلاق في الربع الأخير من العام الجاري تمهيدًا لعرض نتائج الاجتماع كافة على السيد رئيس مجلس الوزراء خلال الأيام القادمة.

• **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: سيارات المراكز التكنولوجية المتنقلة تقدم خدماتها للمواطنين بالعلمين الجديدة:8**

أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن تواجد سيارات المراكز التكنولوجية المتنقلة بدءًا من اليوم الموافق 11 أغسطس 2021 بمدينة العلمين الجديدة ونطاق الساحل الشمالي لتقديم خدماتها للجمهور والتيسير عليهم في حصولهم على تلك الخدمات، وتتواجد اليوم الأربعاء امام فندق الماسة العالمين.

حيث صرحت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إنه ستتواجد عدد 3 سيارات خدمة متنقلة خلال شهري أغسطس وسبتمبر لتقديم خدماتها للجمهور؛ أحدهم بالتنسيق مع وزارة العدل لتقديم خدمات التوثيق، وسيارتان بالتنسيق مع قطاع الأحوال المدنية بوزارة الداخلية، واحدة لتقديم خدمات إصدار بطاقات الرقم القومي للمواطنين فوراً، والآخرى تقدم خدمات الإصدارات الخاصة بالأحوال المدنية مثل شهادات الميلاد، والوفاة، وقسمة الزواج، والطلاق، وغير ذلك من خدمات.

وأكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أهمية مشروع المراكز التكنولوجية المتنقلة والذي يهدف إلى تقليل تكديس المواطنين في أماكن تقديم تلك الخدمات، وتسهيل حصولهم على الخدمات بصورة لائقة لتحقيق رضاء المواطن، وهو ما يساهم في سرعة إنجاز المعاملات الحكومية بما يتماشى مع توجه الدولة نحو التحول الرقمي.

كما أشارت الدكتورة هالة السعيد إلى حرص الدولة على تطوير أداء الخدمات الحكومية وتبسيط إجراءات الحصول عليها؛ وذلك في إطار العمل على تحقيق الشفافية والنزاهة في الجهاز الحكومي، وتقديم خدمة أفضل وأسرع للمواطن المصري، بما يتوافق مع أهداف رؤية مصر 2030.

⁷ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=632&lang=ar>

⁸ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=632&lang=ar>

● وزارة التجارة والصناعة: توجيهات رئاسية بضرورة التوسع في إنشاء المجمعات الصناعية:9

- أكدت دكتورة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، أن القيادة السياسية تولي اهتماماً بالغاً بضرورة التوسع في إقامة المجمعات الصناعية المتكاملة وخاصة تلك التي تخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة محافظات الجمهورية، في إطار مبادرة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق قاعدة صناعية واسعة للصناعات الصغيرة للتكامل والتشابك مع المصانع الكبرى لدعم سلاسل التوريد وتوفير فرص عمل للشباب بالمحافظات، مشيرةً إلى حرص الوزارة على تقديم كافة التيسيرات وتذليل العقبات أمام المستثمرين الجادين مع المتابعة المستمرة لتلك المشروعات للتأكد من جدتها وسرعة إنائها. جاء ذلك خلال زيارة الوزيرة لمحافظه الأقصر والتي تفقدت خلالها مجمع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة البغدادي الصناعية، رافق الوزيرة المستشار مصطفى ألهم محافظ الأقصر واللواء محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والنائب محمد كمال مرعي، رئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمجلس النواب، وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ عن محافظة الأقصر والمهندس محمد عبد الكريم، المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة، وحاتم العشري، مستشار الوزيرة للاتصال المؤسسي، إلى جانب عدد من قيادات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- وصرحت الوزيرة أن الوزارة ممثلة في الهيئة العامة للتنمية الصناعية تتولى إنشاء 17 مجمعا صناعيا في عدد من المحافظات، بإجمالي وحدات صناعية يبلغ عددها 5046 وحدة، توفر نحو 48 ألف فرصة عمل مباشرة، وإجمالي تكلفة تصل إلى 10 مليارات جنيه، مشيرةً إلى أن الوزارة حرصت على تقديم تيسيرات غير مسبوقه في المجمعات التي يتم طرحها أمام المستثمرين شملت تخفيض ثمن كراسة الشروط لتتراوح بين 300 إلى 500 جنيه، كما تم إلغاء كل التكاليف المعيارية، وخفض رسوم جديده الحجز للوحدة الصناعية من 50 ألف جنيه لتصل إلى 10 آلاف جنيه، وإتاحة إيجار الوحدات لمدة 10 سنوات قابلة للتجديد، فضلاً عن تأجيل تحصيل إيجار الوحدات لمدة 6 أشهر، تيسيرا على رواد الأعمال بالنسبة للوحدات المتاحة بها نظام الإيجار، الأمر الذي لاقى استحسان العديد من المستثمرين المتقدمين للحصول على الوحدات الصناعية.
- أوضحت وزيرة التجارة والصناعة أنه تم الانتهاء من إنشاء مجمع البغدادي الصناعي بالأقصر والمخصص لعدد من الأنشطة المتنوعة (غذائي ، هندسي ، كيمياوي ، ملابس جاهزة ومفروشات ، مواد بناء) بإجمالي تكلفة تصل الى 816 مليون جنيه وينتج حوالي 5700 فرصة عمل ، ويضم المجمع 206 وحدة منها 146 وحدة بمساحة 432 مترا مربعا للوحدة، و60 وحدة بمساحة 384 مترا مربعا، مشيرةً إلى أن المجمع تم طرحه امام المستثمرين خلال شهر أكتوبر الماضي وتم تخصيص بعض الوحدات وجاري حالياً استكمال عملية التخصيص واتخاذ إجراءات التشغيل وبدأ الإنتاج للوحدات التي تم تخصيصها.

● هيئة الرقابة علي الصادرات والواردات: نسعي لإصدار شهادة المنشأ إلكترونياً للتسهيل علي المصدرين:10

- صرح رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات إسماعيل جابر ، إن الهيئة تسعى حالياً إلى إصدار شهادة المنشأ إلكترونياً، وذلك في إطار استراتيجية الهيئة للتسهيل على المصدرين. وأضاف - خلال الندوة التي نظمتها الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال تحت عنوان "آليات تيسير حركة التجارة وتنمية الأعمال" - أن الشهادة تتضمن كافة أختام الهيئة ويستطيع العميل الحصول عليها وطبعها دون الحاجة للذهاب لمقر الهيئة، وذلك بعد تحصيل الرسوم إلكترونياً.
- كما أوضح أنه تم ميكنة شهادات المنشأ بشكل كامل ويمكن التحقق إلكترونياً منها عبر موقع الهيئة، وذلك من أجل الحصول على الإعفاءات والمزايا الجمركية التي تمنح للصادرات المصرية، مشيراً أن الهيئة عملت على تقديم تسهيلات للمصدرين خلال فترة جائحة كوفيد-19، من خلال تقديم دورات تدريبية افتراضية لشهادة المزاولة للمصدرين والتي تمنح في حالة تجديد البطاقة التصديرية أو استخراجها.
- ونوه رئيس الهيئة إلى أن الهيئة أتاحت للعميل إمكانية حجز موعد وتوقيت مُحدد إلكترونياً من أجل القضاء على عمليات التزامم الشديدة ومن أجل أن يتمكن من إنجاز طلبه بسهولة. وأكد أن الهيئة تبنت استراتيجية منذ عام 2017 بهدف تطوير المعامل التابعة لها في كافة الموانئ، وتم صرف مبلغ قدره 310 ملايين جنيه لإضافة معدات حديثة لبعض المعامل، كما تم إضافة معدات للمعامل غير المجهزة من أجل فحص العينات بها وعدم الاضطرار إلى نقل العينات، وذلك من أجل توفير الوقت والتكلفة. كما أفاد أنه تم إنشاء معمل جديد صناعي في شرق بورسعيد، بالإضافة إلى معمل صناعي وغذائي في العين السخنة.

⁹ <https://gate.ahram.org.eg/News/2888613.aspx>

¹⁰ <https://gate.ahram.org.eg/News/2891068.aspx>

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام 2018، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعداً؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخضمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من 3,7 مليار جنيه مصري في 2014 إلى 10.6 مليار جنيه في 2018. وارتفعت بنسبة 18% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة 8.9 مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم 82 لسنة 2019، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم 7 لسنة 2019، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 7 لسنة 2019 بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (4مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استجاره تمويلاً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلاً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، وفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر¹¹:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن 20 مليون جنيه، و5 ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهي الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهي الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات .
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وشروط حصولها على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر.
- **الدكتورة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر، 1.1 مليار جنيه لتمويل المشروعات متناهي الصغر بكافة محافظات الجمهورية وأولوية للقرى المستهدفة من المبادرة الرئاسية حياة كريمة¹².**
- أشارت الدكتورة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر إلى أن الجهاز يعمل علي تنفيذ توجيهات الدولة وتوفير التمويلات اللازمة للتوسع في إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهي الصغر خاصة في القرى الريفية المستهدفة من المبادرة الرئاسية لتطوير الريف المصري (حياة كريمة) حيث يتولي جهاز تنمية المشروعات مسئولية اللجنة الاقتصادية المعنية بتوفير فرص عمل وتشجيع الشباب علي استغلال الموارد المختلفة بقراهم ومحافظاتهم وإقامة مشروعات صغيرة ومتناهي الصغر تساهم في حركة البناء والتنمية التي تشهدها هذه القرى وتوفر لأبنائها فرص عمل مستقرة وناجحة .
- وأكدت أن الجهاز سيقوم بضخ 1.1 مليار جنيه لتمويل الآلاف من المشروعات متناهي الصغر بالتعاون مع كبرى البنوك وكافة محافظات الجمهورية وذلك وفقاً للعقود التي تم توقيعها مؤخراً بين الجهاز وبنك مصر وبنك القاهرة والبنك الزراعي المصري مع إعطاء أولوية للمراكز والقرى المستهدفة من المبادرة الرئاسية لتطوير الريف المصري (حياة كريمة) لتشجيع ابنائنا في هذه المناطق علي اقامة مشروعات توفر لهم فرص عمل مستقرة وتحسن من مستوى معيشتهم .
- وأكدت أن هذا التمويل سيتم وفقاً للآليات الجديدة التي حددها قانون تنمية المشروعات 152 لعام 2020 والتي أتاحت زيادة تمويل قروض المشروعات متناهي الصغر لتصل إلى 500 ألف جنيه مما يسمح بالتوسع في تمويل هذا النوع من المشروعات التي تتمتع بقدرتها على توفير فرص عمل كثيفة خاصة للشباب والمرأة مما يؤدي إلى

¹¹ [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

¹² <https://www.msme.eg/ar/Pages/news/NewsInfo.aspx?Newsid=277>

تحقيق مردود إيجابي على أصحاب هذه المشروعات والعاملين فيها.

وأضافت الدكتورة / نيفين جامع، أن أصحاب المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي يمكنهم التحول للقطاع الرسمي للاستفادة من هذه التمويلات الجديدة المقدمة من الجهاز وكذلك للتمتع بعدد كبير من التيسيرات الجديدة التي يقدمها لهم القانون 152 لعام 2020 الجديد ومنها الحصول على ترخيص مؤقت سارى مدته 5 سنوات يتيح لهم تشغيل مشروعاتهم بشكل رسمي معترف به من كافة أجهزة الدولة لحين انتهائهم من توفيق أوضاعهم بشكل كامل والحصول على رخصة التشغيل النهائي. وأشارت إلى أن هذه المشروعات فور حصولها على الرخصة المؤقتة ستحصل على معاملة ضريبية مبسطة تتمثل في ألف جنيه سنويا للمشروعات التي يقل حجم أعمالها السنوي عن 250 ألف جنيه و2500 جنيه سنويا للمشروعات التي يتراوح حجم أعمالها بين 250 ألف جنيه ويقبل عن 500 ألف جنيه و5 آلاف جنيه سنويا للمشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي 500 ألف جنيه ويقبل عن مليون جنيه.

وأشارت الي أن العقود التي تم توقيعها مع البنوك الثلاثة تستهدف الوصول للمواطنين في المراكز والقرى الخاصة بالمبادرة الرئاسية حياة كريمة حيث سيتم تمويل المشروعات في هذه المناطق وفقا للدراسة الميدانية التي أعدها الجهاز لتحديد الفرص التشغيلية والاستثمارية التي تتفق مع طبيعة المحافظات المختلفة الأمر الذي يضمن نجاح المشروعات التي يتم تمويلها وقدرتها على الاستمرار وتوفير المزيد من فرص العمل.

الدكتورة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، المبادرة الرئاسية حياة كريمة أضخم مبادرة في تاريخ مصر لتطوير الريف وإحداث نقلة نوعية في حياة ٦٠ مليون مواطن¹³.

أكدت الدكتورة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات أن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" التي يبتناها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي وتشارك في تنفيذها كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية تمثل واحدة من أهم خطى الدولة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 وتعتبر أضخم مبادرة في التاريخ المصرى لتغيير قرى الريف إلى الأفضل وإحداث نقلة نوعية في حياة المواطنين بالقرى والمراكز الأكثر احتياجا من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والعمل على حل المشكلات التي عانى منها الريف المصرى طويلا والاعتماد فى تنفيذ هذه المبادرة الطموحة على استغلال طاقات الشباب وقدراتهم الإبداعية لتطوير مجتمعاتهم واستخدام الموارد المحلية فى تنفيذ مختلف مكونات المبادرة لتكون مبادرة مصرية خالصة خططت لها خبرات مخصصة و تنفذها عقول شابة لتمهد الطريق لظهور جيل جديد يشعر بالانتماء والفخر بالجمهورية الجديدة و يشارك بفاعلية فى الإنتاج والتنمية.

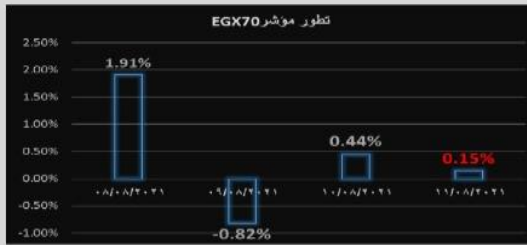
وأشارت إلى أن التنمية الاقتصادية من أهم المحاور التى تعتمد عليها المبادرة لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين فى المناطق المستهدفة وتشجيع الشباب والمرأة على التشغيل الذاتى والعمل الحر باعتباره من أهم أدوات الاقتصاد لزيادة الدخل وتوفير فرص عمل. وأوضحت أن جهاز تنمية المشروعات يتشرف برئاسة لجنة التنمية الاقتصادية المنبثقة عن المبادرة وقام منذ بدء تنفيذ المبادرة بالتنسيق مع مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية بوضع خطة شاملة للتوسع فى البرامج التى ينفذها لتوعية المواطنين فى مراكز وقرى المبادرة الرئاسية بفكر العمل الحر وتعريفهم بكافة الخدمات التى تقدمها الدولة لدعم قطاع المشروعات الصغيرة من خلال جهاز تنمية المشروعات فى مجال التمويل والتدريب والدعم الفنى. وأضافت أن فروع الجهاز فى كافة المحافظات تقوم بتقديم خدمات فنية متكاملة للمواطنين فى هذه المناطق لتطوير مهاراتهم وقدراتهم لمساعدتهم على إقامة مشروعات صغيرة كما تقوم وحدات خدمة المشروعات بالمحافظات بمساعدتهم فى استخراج كافة المستندات الضرورية لإقامة مشروعات جديدة أو تحويل مشروعاتهم غير الرسمية للقطاع الرسمي بالإضافة إلى مساعدتهم فى تسويق منتجاتهم مما يمكنهم من الاستمرار فى مشروعاتهم والتوسع فيها.

وأوضحت أن أفرع الجهاز قامت بالتعاون مع المحافظات المعنية منذ بداية العام الحالي وحتى شهر يونيو بتنظيم ما يزيد على 500 ندوة لتوعية المواطنين على مستوى القرى والمراكز بالخدمات التي يقدمها جهاز تنمية المشروعات وكيفية الحصول على هذه الخدمات والاستفادة من التيسيرات الجديدة التي يتيحها قانون تنمية المشروعات 152 لعام 2020 في مجال تأسيس المشروعات وآليات الحصول على التمويل والحوافز الضريبية والمساعدات الخاصة بمجال التسويق. وفيما يتعلق بمجال التدريب وتطوير مهارات المواطنين أضافت نيفين جامع أنه تم تنظيم 65 دورة تدريبية استفاد منها ما يزيد على ألف متدرب ومتدربة تم خلالها تعريفهم بأساسيات البدء في مشروعات صغيرة وكيفية تطوير مشروعاتهم القائمة كما قامت وحدات الخدمة بالمحافظات المستهدفة من المبادرة باستصدار 645 رخصة تشغيل نهائية و698 رخصة مؤقتة و71 رخصة توفيق أوضاع لمشروعات تعمل في القطاع غير الرسمي وتم تحويلها للقطاع الرسمي كما تم إصدار 783 شهادة تصنيف للمشروعات و159 شهادة للمشروعات للاستفادة من المزايا المنصوص عليها في قانون تنمية المشروعات بالإضافة إلى 471 بطاقة ضريبية و120 سجل تجارى و279 شهادة تأمينات اجتماعية. وأوضحت أنه تم تقديم ما يزيد على 2800 خدمة غير مالية للمواطنين تمثلت في الحصول على خدمات التكامل بين المشروعات والمساعدة في إعداد دراسات الجدوى والقيود بسجل الموردين بالجهات الحكومية وترشيح للمشاركة في المعارض المختلفة التي ينظمها الجهاز أو يشارك في تنظيمها وعرض منتجات المشروعات في السلاسل التجارية الكبرى.

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

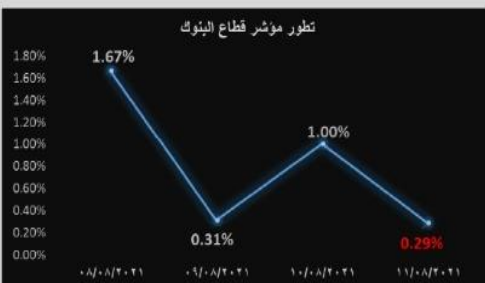


تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

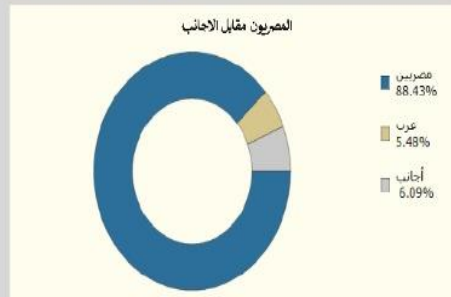
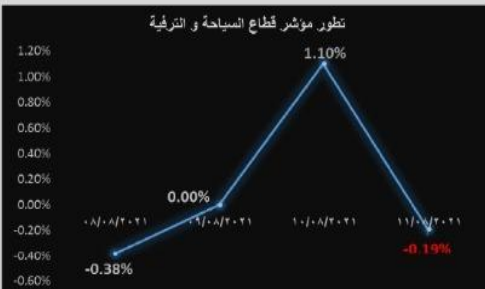
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة ٠.٢٨% في نهاية تعاملات اليوم الأربعاء ١١ أغسطس ٢٠٢١ مقارنةً بانخفاض بنسبة ٠.١٤% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة ٠.١٥% مقارنةً بارتفاع بنسبة ١.٩١% في بداية الأسبوع، وذلك إن يوم الخميس الموافق (٢٠٢١ / ٨ / ١٢) عطلة رسمية بمناسبة العام الهجري الجديد .



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الأربعاء بنسبة ٠.٢٩% مقارنةً بارتفاع بنسبة ١.٦٧% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة ٠.١٩% مقارنةً بنسبة ٠.٣٨% في بداية الأسبوع .



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

- انفوجراف (1) يوضح تقرير وكالة " فينتش سولوشنز " والذي يشير إلى إن مصر نقطة مضيئة في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وسوف يكون الاستهلاك الخاص هو الداعم الرئيسي لنمو الاقتصاد المصري :

مصر نقطة مضيئة في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الاستهلاك الخاص هو الداعم الرئيسي لنمو الاقتصاد المصري

نسبة النمو المتوقعة
للاقتصاد المصري

5.5%

السنة المالية
2023/2022

5%

السنة المالية
2022/2021



نسبة نمو الناتج المحلي
الإجمالي المتوقعة للمنطقة

2.7%

الفترة من (2020-2011)
(متوسط معدل النمو)

3.6%

2021

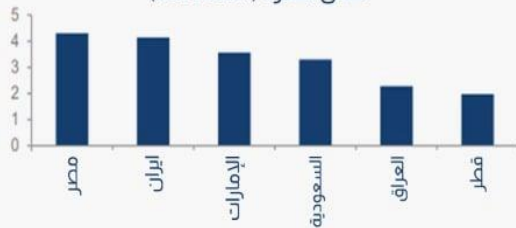


الاقتصاد المصري من بين الاقتصادات القليلة عالمياً التي حققت نمواً على أساس سنوي خلال 2020، رغم جائحة كورونا، مما يعني تجاوزه بكثير ما كان عليه قبل الوباء في 2021.



مصر ستكون الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدار 4 سنوات قادمة (2025-2021).

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
خلال الفترة (2025-2021)



الاستهلاك الخاص هو الداعم الرئيسي للاقتصاد المصري، بفضل تدفق تحويلات العاملين بالخارج، والتحكم النسبي في التضخم، و السياسة النقدية التوسعية، بما يدعم القوة الشرائية للأسر.



نجاح الاقتصاد المصري في تجاوز مستويات ما قبل جائحة كورونا.

المصدر: فينتش سولوشنز - يوليو 2021



توقعات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مجلس الوزراء المصري
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

